معضلة الامن بين العملية السياسية والفساد الاداري

علاء خالد غزالة

يتميز العراق في الوقت الراهن بوضع فريد. فهو بلد محتل، ولكن بموافقة الامم المتحدة، وبطلب من حكومته المنتخبة شرعيا. ومع ان هناك من يعارض الوجود الاجنبي فيه، الا ان القوات المتعددة الجنسية التي تجوب اراضيه ليست هي الهدف الرئيس للعمليات المسلحة. والهجمات الانتحارية شبه اليومية التي اتخذت من واقع الاحتلال ذريعة، اصبحت تطول مجموعة واسعة من الاهداف خارج نطاق القوات المحتلة، وان اتخذت تلك العمليات اسم الجهاد.

وفي ظل هذه الظروف المعقدة، يقبع الشعب خلف حاجز الخوف من المجهول، يجتر ابناؤه احزان الماضي، ولا يأملون كثيرا في المستقبل. ويعبر البعض عن خيبة الامل، بينما يحاول البعض الاخر تبرير النتائج بمسببات قديمة من سطوة النظام المباد، او بمؤامرة امبريالية ضد منطقة او طائفة او غير ذلك من الاساطير التي تنسي الهم الحاضر، وتخفف من الشعور بالمسؤولية التي تقع على عاتق الفرد.

والواقع ان اي تغيير من نظام الى اخر لاشك في ان يكون عملية صعبة. وهذا التغيير ليس قابلاً للتطبيق في يوم واحد، او في عام واحد، او في عقد واحد احيانا. وقد اثبتت التجارب العالمية السابقة ان الطريق نحو الديمقراطية معبد بالدم والعرق والدموع. وقد كان يمكن الاستفادة من تلك التجارب لتعزيز المسيرة الديمقراطية في العراق، ولكن ما حدث كان على العكس، مع اختلاط اجندات مختلفة في المشهد السياسي. فقد ساهمت اطراف كثيرة في تأخير العملية السياسية الصحية في الوقت الذي يرفعون شعارها.

ولنبدأ من تسلم السلطة في اواخر حزيران ٢٠٠٤، حيث كان من المفترض ان يؤدي الى تحسن في الوضع الامني، خصوصا ان الحكومة المعينة بالتوافق بين مجلس الحكم، والحاكم المدني الامريكي والامم المتحدة حصلت في بداية تشكيلها على دعم شعبي ودولي لا بأس به. الا ان طغيان التناحر السياسي شل هذه الحكومة. لقد اصبحت مغلولة بالاستحقاقات المرتقبة والمجدولة زمنيا، ومهمشة داخليا تحت عنوان الحكومة المؤقتة. وسارت تحت وابل من الانتقادات المباشرة لذوي النفوذ، والمدعومين خارجيا.

وبرغم ان معالجة الخلل الامني هي مسألة فنية، لكنها تحولت الى قضية سياسية، بدءا بالعلاقة مع دول الجوار التي بدا واضحا تورطها المباشر وغير المباشر في تعميق وترسيخ الانفلات الامني في عموم البلد. وزاد في ضراوة هذا الانفلات تشابك او تقاطع المصالح الذاتية للاحزاب والتيارات الموجودة في الساحة الداخلية. ان العصيان المدني هو تجرؤ على سلطة الدولة بغض النظر عمن يقوم به.. ولكن حينما ارادت حكومة اياد علاوي التصدي له، واجهت معارضة قوية بدعوى المصالحة الوطنية واحتواء التيارات كافة. وحينما ينادي علاوي بالمصالحة، ويسعى لاحتواء تيارات اخرى يواجه بمعارضة من نوع اخر ترفض محاورة من (تلوثت ايديهم بدماء الشعب) وذلك وصف مطلق للبعثيين، ويتعرض الى حملات دعائية منسقة، تصفه بالمتعاطف مع البعثيين كونه بعثياً اصلا! ولست ادري كيف توزن الامور، ولكن من المعقول افتراض ان دماء الشعب واحدة، سواء انتهكها اتباع صدام او معارضوهم.

على كل حال سارت الامور حسب المنهج المقرر، وجرت الانتخابات كما اريد لها وفاز بها من طبّل لها، وظن الشعب ان الحكومة التي تمخضت عنها ستكون مطلقة اليد في التعامل مع التمرد والهجمات العشوائية. بيد ان نيل المطالب ليس بالتمني، وكان تأخر تشكيل حكومة الجعفري اول اشارة الى الفشل الامني. فحينما يكون البلد مهددا فليس هناك وقت للمفاوضات والمساومات حول السلطة. لكن الطموح الشخصي لبعض الرموز السياسية كان اكبر من الشعور بالمحنة الوطنية. وكانت النتيجة ان الخلل الامني بدأ يستفحل ويتحول الى دولة ظل ليس لها معالم ظاهرة للعيان ولكن اثارها كانت مدمرة.

نعم، لم تكن الانتخابات هي الحل. ولن تكون كتابة الدستور واقراره حلا كذلك. فالمسألة ليست متعلقة بمن يكون في السلطة، ولكن بمن يستطيع التصدي للتمرد. واقرار الامن ليس متعلقا بمشاركة كل اطياف الشعب في القرار بقدر وجود رغبة خالصة في التضحية واحداث التغيير. ومعلوم ان التمرد مدعوم من بعض الدول المجاورة للعراق بعضها على المستوى الحكومي-المخابراتي وبعضها على المستوى الشعبي، على اختلاف الاهداف بينهما. ويتطلب مواجهة مثل هذه الائتلافات سلطة وطنية حازمة تعمل على توحيد الشعب وصهره في بوتقة واحدة بدلا من تفريقه باستخدام المحاصصات الطائفية والعرقية.

وقديما قيل اذا كان رب الدار...، ولعل هذا هو الوضع اليوم في العراق. فقد انعكس الفساد السياسي على اداء الدولة واوجد فسادا اداريا غير مسبوق. ومن العجب ان وزيرا في الحكومة الحالية، وقد كان نائبا لرئيس الوزراء في الحكومة السابقة، يتحدث في مؤتمر عالمي للدول المانحة للعراق عن الفساد الاداري كونه العائق الاول في اعمار العراق، فما الذي اتخذته الدولة لمكافحته؟ اننا نقر ان التصدي للفساد الاداري هو من اصعب الامور.. ولكن هناك حالات فاضحة وواضحة. نحن لا نتحدث عن شرطي يأخذ رشوة لغض النظر عن مخالفة مرورية. نحن نتحدث عن صهاريج منتجات نفطية تهرب خارج العراق بدل ان تسلك طريقها الى منافذ التوزيع. ونتحدث عن مقاولة جسر تمنح بدون عروض الى مقاول سبق ان سجن بتهمة الفساد الاداري في عهد دولة صدام التي خلنا انها فاسدة حتى النخاع.

وبالعودة الى الملف الامني، فماذا يجب على الدولة ان تفعل؟ لا ادعي انني خبير في مكافحة الارهاب، او ان لي باعا في مقارعة العصيان. ولكن يمكن في الاقل اتخاذ خطوط دفاعية تمنع الهجمات او تقلل من ضراوتها، لحين شن الهجوم المضاد. ولست اقصد المتاريس وما اشبه ذلك، بل التحصين الدفاعي اللوجستي. ويمكن رسم خطة بناء على اسلوب الهجمات او هدفها. فقد يكون صعبا منع السيارات المفخخة من استهداف اماكن عشوائية، خصوصا اذا قادها انتحاري. ولكن تعرض مطار المثنى بشكل دوري الى عملية انتحارية بحزام ناسف امر محير، اذ انه بالتأكيد يمكن التصدي له. وقد يكون صعبا منع المسلحين من التجوال في شوارع بغداد، ولكن نجاحهم المرة تلو الاخرى في اصطياد مسؤولي الدولة والسفراء واعضاء المجالس وغيرهم، بالقتل والاختطاف دون ان يتركوا أي اثر هو امر يدعو للرثاء.

ولابد من ان العراق قد شهد اكثر من الف عملية مسلحة، ضد متعددة الجنسية والشرطة والجيش، وضد العديد من الاهداف المدنية التي تطول قائمتها. والسؤال هنا، كم من هذه العمليات جرى التحقيق فيها؟ هل شخصت عائدية السيارات المفخخة؟ هل حددت جنسيات واعمار وملامح الانتحاريين؟ هل تم التحقيق في مصادر تسريب المعلومات من داخل الاجهزة الامنية؟ هل تم حصر اماكن وجود المشبوهين ومراقبتها؟ وغير ذلك من الاسئلة التي نستطيع من خلالها تتبع بعض الخيوط وجمع الادلة للتعرف على الفاعلين او من يسندهم.

لقد هاجم تسعة عشر انتحاريا برجي التجارة العالمية في نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن، وتم التعرف عليهم جميعا، كما تم التعرف على انتحاري انفاق لندن. وهذا هو الحال في السعودية والكويت ومصر والباكستان وتركيا، وفي اماكن كثيرة اخرى تعرضت لهجمات ارهابية. وفي كل منها كان لابد من وجود دليل او اثر يقود للفاعلين، وبدراسة الادلة المتوافرة يمكن في الاقل التوصل لجنسية المهاجم ولجهة الدعم، مما يؤدي الى تقليل احتمالية الهجوم مرة ثانية.

ان الاعتراف بوجود الفساد الاداري ليس كافيا. يجب اتخاذ خطوات فورية للحد منه، لان تأثيره لا يقع فقط ضمن تخريب الاقتصاد الوطني، بل يتعداه الى تغذية وادامة الشبكات الارهابية التي تعمل في العراق. تلك الشبكات قد تكون حرة الى درجة انها اصبحت تشكل قاعدة عالمية لتصدير الارهاب. كما يجب المبادرة في التوقع لما يمكن ان يحصل بناء على (سيناريوهات) سابقة. واغلاق الطرق الدائمي ونقاط التفتيش الثابتة ليست هي الحل. يجب ان تنبذ القوات الامنية كسلها، وتخف الى الحد من تباطؤها في التعامل مع الحدث. فاذا كانت المشكلة في التجهيزات، فتجب المبادرة الى توفيرها فورا. اما مشكلة التدريب، وهي التي طالما تعذرت بها متعددة الجنسية، فلابد من وجود بعض الوحدات في القوات الامنية قد تلقت تدريبا جيدا، واستطاعت ان تكسب خبرة جيدة خلال العامين المنصرمين. فيمكن الاستفادة من هذه الوحدات بنشرها في الوحدات الاقل تدريبا للاسراع في جاهزيتها ورفع مستوى ادائها. وفي النهاية فلكي نصل الى عراق آمن، يجب ان يشعر كل مواطن بأن هذا هو هدف الدولة، وهذا هو ما تجهد اجهزته الامنية للقيام به، وبالتالي يندفع للتعاون معها، ويتفاعل بالشكل الذي يحوله الى مساهم رئيس في اقرار الامن.

المهندس الذي اكتشف سر العراق

محمد عارف

"منظومة معقدة ومتكيّفة"، هذا هو العراق، في رأي المهندس سمير ريحاني، عالم الاقتصاد والتخطيط في "كلية العلوم السياسية والاتصالات" في "جامعة ليفربول" ببريطانيا. صفة التعقيد complex مستقاة من علوم الفيزياء، وتعني أن العراق يتكون من عدد كبير من عناصر داخلية متنوعة تتفاعل فيما بينها بشكل عشوائي على المستوى المحلي، فيما تعني صفة التكيف adaptive المُستقاة من علوم البايولوجيا أن العراق تطور على مديات بعيدة، وعبر ممرات متنوعة لا يمكن تحديدها مسبقاً، أو التحكم بها. والمنظومة system على العكس تماماً من الآلة، أو الماكنة. ففي الآلة يتوقف تركيب المنتوج بشكل حاسم على عمليات أجزاء الآلة المحددة بدقة مسبقاً، في حين يحدد الهيكل الكلي للمنظومة عمل الأجزاء.

وينبه سمير ريحاني، المولود في بغداد إلى أن مصطلح "التعقيد" لا يعني الصعوبة، أو "المعقد" بالمعنى الدارج للكلمة. ولا جدوى للحديث عن "تعقيد" العراق، طالما من الواضح والمعروف أن العراق معقد. لكن "منظومة العراق المعقدة المتكيّفة" تخضع لقوانين "اللاخطية"، أو "اللااستقامة" non-linear. ويعني المصطلح المستق من الهندسة الكهربائية والعلوم الإلكترونية "عدم تناسب القوة الكهربائية المستخدمة مع التيار الكهربائي المتدفق"، أو حسب التعبير الشائع في علوم الكومبيوتر "عدم تناسب المخرجات مع المدخلات". يعني هذا أن "العراق يسلك سلوك منظومات متداخلة معقدة تزداد تعقيداً مع الوقت، إلى حد لا يمكن معه جعلها أبسط، وغير ممكن أيضاً العودة بها إلى حالة الماضي المحددة المرغوبة". ويستحيل هنا التنبؤ بالهدف النهائي، بل باتجاه السير، أو كما يقال في "فيزياء الكم" "ليس معرفة ماذا، أو عماذا، بل معرفة كيف".

والعراق نموذج لما يسميه عالم "فيزياء الكم" وارنر هايزنبرغ "نسيج معقد من الأحداث، حيث تتناوب، أو تتقاطع، أو تتراكب علاقات مختلفة النوع لتحدد المنسوج الكلي". و"فيزياء الكم" مرجع أساسي لنظرية "التعقيد"، التي يرى بعض علماء الاقتصاد أن سمير ريحاني يطرح بها "نموذجاً" paradigm جديداً في اقتصاد التنمية. وتعتمد نظرية "التعقيد" على قواعد أتت بها "فيزياء الكم"، كـ"اللايقين"، و"الاحتمالية"، و"الفوضى"، أو "العشوائية". تضاد هذه القواعد مبادئ "الحتمية" و"اليقين" في الفيزياء التقليدية، أو ما تسمى "فيزياء نيوتن"، التي تعتقد بتلازم النتائج والأسباب، وبأن لكل فعل رد فعل، يساويه في المقدار ويعاكسه في الاتجاه. تختلف عن ذلك "المنظومة المعقدة المتكيّفة"، حيث قد تُحدث تغيرات طفيفة تطورات كبرى، وبالعكس لا شيء ينجم عن أحداث كبرى. ويقارن ريحاني هذا بسلوك الماء في حوض مغلق، حيث يكون الماء في حالة استقرار، وعند فتح ماسورة المياه ومجرى التصريف يصبح الماء في حالة فوضى يستحيل تحديدها. لكن عند التحكم بوتيرة تدفق الماء من الماسورة ينظم الماء نفسه ذاتياً، كنظام معقد على شكل دوّامات مثلاً. هنا تقترن الفوضى والنظام ليكوّنا حالة "تعقيد منظمة" تستمر طالما يستمر الماء بالتدفق المنتظم.

وفي مقالة عن العراق منشورة قبل أيام من حرب عام ٢٠٠٣ ذكر ريحاني أن العراق تطور عبر عمليات استغرقت مراحل زمنية طويلة، لا بداية لها ولا نهاية. وتوقع أن تكون الأحداث، التي تمر على العراق مهمة، لكنها ليست بالغة الأهمية. فالماضي يلقي بظلاله الطويلة على الحاضر. ويواجه العراق كل فترة محملاً بظروف متراكمة، ويمر بتفاعلات بين عدد هائل من أحداث ومؤثرات داخلية وخارجية، يمتد تاريخها إلى عقود وقرون طويلة. ويستخدم ريحاني نظرية "اللعب" لوصف الوضع الحركي للعراق، الذي يقارنه بلعبة الشطرنج، حيث ينتشر على رقعة الشطرنج عدد محدد من قطع لا يمكن تحريكها، إلاّ وفق عدد قليل من قواعد بسيطة. مع ذلك يستحيل التنبؤ بمجرى اللعب من ملاحظة الحركات الأولية. كل حركة مهمة، إلاّ أنها ليست بالغة الأهمية في تحديد النتيجة النهائية. ويتحدد الوضع على رقعة الشطرنج في كل مرحلة بجميع "النقلات"، التي اتخذت سابقاً. ويلاحظ أن تعقيد وضع العراق أشد بما لا حد له من لعبة شطرنج.

فمنظومة العراق تتكون من ملايين العراقيين، الذين يتصرفون كأنظمة "لاخطية" ينبثق عن تفاعلاتها الداخلية العشوائية نظام كلي ذاتي التنظيم. وما بين حدي النظام والفوضى يمضي التعقيد ذاتي التنظيم، "في رحلة استكشافية حاشدة لا نهاية لها عبر مساحات كالحة، حيث لا وعود ولا طرق مختصرة، أو مباشرة". ويسخر ريحاني في مقالته من اعتداد الزعيمين البريطاني والأميركي وثقتهما بنتيجة الحرب. ويذكر أن " التفاؤل والتشاؤم ليسا مناسبين في الحديث عن العراق.فالأحداث قد تبدو بالغة الأهمية، لكن يجدر وضعها في سياق ما. إنها ليست نهاية القصة". واعتداد ريحاني بالعراق يقوم على أساس "علم التعقيد". فالمنظومة ذاتية التنظيم تستند إلى عناصر داخلية قابلة للتفاعل على مستوى ملائم من التوصيلية connectivity، ووفق قواعد محلية مناسبة. وتبدي المنظومة مع الزمن قدرة على الاستنباط عبر تعديلات صغيرة، لكن فعالة. ومع الوقت يزداد التعقيد، والمنظومات الأعلى تعقيداً تفوز غالباً".

ويمكن التعرف على مفاهيم سمير ريحاني، المعروضة هنا بشكل مبتسر في كتابه "نظرية المنظومات المعقدة" Complex Systems Theory. والكتاب مغامرة فكرية ورحلة تاريخية عبر علوم ومعارف شتى، ليس المهم فيها هدف الرحلة، بل مسارها. وتتلاحق عبر صفحات الكتاب مشاهد خاطفة، كقطار سريع لا يتوقف في المحطات سوى دقائق للتعرف على المكان والزمان. رحلة بحث مضنٍ عبر مهن مختلفة، ومدارس اقتصادية متباينة، يظهر أثرها في مراوحة ريحاني ما بين الباحث الأكاديمي الموضوعي، والمخطط الاقتصادي والاجتماعي، ورجل الأعمال، الذي يتعهد خططاً لمعالجة مشاكل النقل والمواصلات والصحة العامة. وتستروح الرحلة عندما يغالب ريحاني القيود الاجتماعية والمهنية لانتماءاته المتداخلة، كعراقي وعربي مغترب في بريطانيا، ومهنه المتراكبة، كمهندس مدني، ودكتور وأكاديمي في اقتصاديات التنمية، ومخطط استراتيجي، وعضو مجالس إدارة خدمات للنقل والطب والسياحة في بريطانيا. ويعود بالرحلة خمسة آلاف عام إلى سومر، حيث يستقرئ من جديد تاريخ الاقتصاد العالمي. ويكشف أن حضارة سومر لم تقم، حسب الاعتقاد السائد على أساس المدن-الدول. بل أصبحت في منتصف الألفية الثالثة قبل الميلاد إمبراطورية تمتد ما بين إيران الحالية حتى تركيا الحالية، ومن الخليج إلى البحر المتوسط. شهدت سومر، وبعدها إمبراطوريتا بابل وأكد تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية مماثلة للعصر الراهن بشكل مدهش، ومرت بالأنظمة الإقطاعية والمركنتلية (التجارية) ثم الرأسمالية، واللبرالية. وعرفت هذه الإمبراطوريات أنظمة وقوانين توزيع العمل والعقود والقروض والاستدانة، والمصارف، وتنظيمات فرق العمل، ومقاييس الإنتاجية، ومقاييس الحد الأدنى للأجور. وتطورت تجاراتها المحلية إلى إقليمية ودولية واحتكارية. وتعتمد هذه القراءة التاريخية على تقارير بعثات التنقيب الآثاري السوفياتية خلال النصف الثاني من القرن الماضي.

المهاجرون العراقيون ومهربو البشر

حسين علاوي

اجبرت الظروف القاهرة مئات الآلاف من العراقيين على ترك وطنهم واهلهم طلباً للامن وبحثاً عن حياة أفضل في هذا البلد أو ذاك. وقد كانت الدول الاوروبية هي الابرز من بين دول العالم الاخرى، باعتبارها هدفاً نهائياً لرحلة شاقة مضنية قام بها الآلاف من العراقيين .

اولى الخطوات في الرحلة الشاقة بسبب سياسات حكومته اصبح العراق محاطاً بدول (معادية) فايران والكويت والسعودية كانت اطرافاً في حربين دوليتين خاضهما العراق ضدها خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، بينما يرفض وضع الاردن الاقتصادي والسياسي والوضع المماثل في تركيا على كلا الدولتين ممارسات خاصة لحماية حدودهما من أي هجوم محتمل لامواج اللاجئين. والامر نفسه ينطبق على سوريا، هذا يضاف الى عامل اساسي آخر يعتبر مشتركا لد دول الجوار العراقي، ذاك ان جميع هذه الدول ولا عتبارات تتعلق بانظمتها الداخلية لا تحظى قضية اللجوء لديها باهمية خاصة.

هكذا اذن وجد العراقيون انفسهم امام امر غاية في الصعوبة، عليهم الافلات منه بعد اجتياز طرق صعبة وخطرة، إذ يتعين على من يريد مغادرة العراق، طلباً للحرية ووضع انساني أفضل ان يجد الدليل الذي يوصله الى داخل الاراضي الايرانية أو السورية والتركية، على نحو اقل، فالهجرة الى إيران كانت اوسع من مثيلاتها، بينما لم تشهد الحدود العراقية مع كل من الكويت والسعودية والاردن الا حالات نادرة للتجاوز غير المشروع . الدليل عادة ما يكون شخص احترف تهريب الأشخاص، بعد ان خبر الطريق عبر الحدود.

وقد عمل في هذه الحرفة الخطرة عشرات الادلاء ارتكب اكثرهم اعمالاً تفتقر الى الانسانية بحق عشرات العوائل والاشخاص، فمطلع عقد التسعينيات كثيراً ما ترددت انباء عن عوائل سرقت ممتلكاتها من النقود والمصوغات وتركت على بقعة عائمة في مياه اهوار الحويزة الحدودية التي كانت طريقاً مشهوراً للتهريب باتجاه إيران.ولم يكن الجناة سوى الادلاء انفسهم !

بعد اجتياز الحدود يستقر اللاجئون في مكان اطلق عليه (همت) حيث يشيدون بيوتهم بايديهم من بقايا القصب والبردي، ومن المعروف ان تلك البيوت لم تكن لتدرأ برد الشتاء ولا حرارة الصيف، كما ان (همت) تلك لا تعدو عن كونها سدة من بقايا الحرب ليس فيها سوق ولا تنقية مياه، ولا مستشفى معتبر باستثناء مستوصف بسيط لمعالجة الامراض سهلة العلاج، وقد تحسن وضع اللاجئين بعد اسكانهم في مخيمات داخل الاراضي الايرانية ولكن هذا التحسن يسجل عند المقايسة مع الحياة في (همت) اما عندما تطمح العائلة اللاجئة الى وضع قانوني واقتصادي ومستقبلي أفضل فانها من دون شك تتطلع الى واقع اخر ، من هنا بدأ التفكير بالخروج من إيران يشكل هاجساً لدى مئات العوائل ولكن الامر لا يتعلق بالرغبة وحدها بل يحتاج الى مبالغ غير قليلة وجهود وقدرة على المخاطر.

ابتكر مهربو البشر طرقاً اخرى تختلف تماماً عن تلك التي سلكها المهربون من العراق الى إيران، فالعوائل التي استطاعت توفير ما يزيد على (٥٠٠٠) دولار كان بامكانها إرسال ابنائها الى دولة اوروبية عبر مطار طهران كما كان بالامكان توديعه بدرجة اعلى من الاطمئنان ، اما التي لا تمتلك هذا المبلغ وتلح في طلب اللجوء فلدى المهربين طرق اخرى لكنها مليئة بالمخاطر فهناك طريق عبر شمال العراق الى تركيا فاليونان فاوروبا ولكن المرور عبره يتطلب اجتياز جبال وعرة والمرور عبر حقول غير مؤشرة للالغام، ودرجة قصوى من الحذر مخافة الوقوع في قبضة الشرطة التركية التي تعيد من تلقي القبض عليهم الى النظام العراقي أو تبعدهم في ظروف صعبة الى شمال العراق ليكونوا نهباً للبرد ومخاطر الوقوع في قبضة عصابة اخرى.

اما من يتمكن من الوصول الى اسطنبول بنية العبور الى اوروبا فعليه ان يعطي المهربين مبالغ اخرى قد تزيد على (١٠٠٠) دولار للفرد الواحد وكثيراً ما شهد بحر ايجة غرق سفن كانت تقل لاجئين معظمهم عراقيون.

وهناك طرق اخرى عبر باكستان وباكو غير انها لم تشهد اقبالا من قبل المهاجرين العراقيين الذين اتجهوا بصورة متزايدة صوب استراليا عبر ماليزيا واندونيسيا حيث يتعين عليهم اجتياز المحيط الهادئ قبل الوصول الى السواحل الاسترالية وشهدت رحلات الموت هذه حوادث غرق مروعة مات فيها مئات الأشخاص غرقاً.

وابتكر المهربون هذا الطريق منذ عام ١٩٩٧ وكانت اجورهم التي يتقاضونها عن كل شخص يوصلونه الى مقصده تتراوح بين (٢٠٠٠- ٢٥٠٠) دولار يصرف منها جواز سفر عراقي (مزور) وبطاقة سفر على الخطوط الجوية الإيرانية وهناك يتسلم اللاجئين مهربون اخرون يعبرون بهم المياه باتجاه اندونيسيا ومن ثم استراليا، وقد لجأت الحكومة الاسترالية الى جملة ممارسات لمنع تدفق اللاجئين نحوها كان من بينها تشديد الحراسة البحرية على سواحلها واحتجاز اللاجئين في اماكن نائية ومعاملتهم بقسوة ونشر صور مرعبة عن اسماك القرش في المحيط لإرعاب من يرومون التوجه نحوها علهم يعزفون عن نيتهم تلك.

ولكن مع ذلك واصلت قوافل اللاجئين تدفقها نحو استراليا مدفوعة بأمل براق حول واقع أفضل الى ان شهدت مياه المحيط اكبر فاجعة تحل باللاجئين . ففي ٢٠٠١/١٠/١٩ غرقت سفينة كانت تحمل أكثر من ٣٥٠ لاجئاً اكثرهم من العراقيين لم ينج منهم سوى ٤٥ شخصاً.

ومن بين ابرز الذين سجلوا هذه المأساة ريتشا كالبين، مراسل هيئة الاذاعة البريطانية حيث قال:

كانت الساعة قد تجاوزت منتصف الليل عندما افقت نصف نائم على جرس هاتفي المحمول وهو يرن ، وعندما اجبت لم يكن سوى محرر الشؤون الخارجية في (بي بي سي) يتحدث معي من لندن ويبلغني ان المنظمة الدولية للهجرة من مقرها في جنيف قررت ان تنشر معلومات علنية عن حادث غرق سفينة كانت تحمل على متنها اربعمائة مهاجر غير شرعي من العراق وافغانستان قرابة ساحل جزيرة جاوة الاندونيسية .

كان الناجون من الحادث الذين لم يتجاوز عددهم خمسين قد وصلوا بحلول ذلك الوقت الى العاصمة جكارتا التي انطلق بعضهم منها في رحلة الموت، قادمين من مدينة بوجور.

وفي جكارتا التي كانت منظمة الهجرة الدولية تعتني بهم في الفندق نفسه الذي كان يقيم فيه عدد منهم قبل ان يبدأوا رحلتهم على متن السفينة المشؤومة .

قضيت بقية الليل مشغولاً بمتابعة الحادث وتغطية الجانب الانساني منه وهو الذي لا يزال غامضاً بسبب التوقيت وبعد المسافة بين المشاهدين واولئك الذين كانوا على السفينة . غير ان مغزى ما حدث كان واضحاً كالشمس فللمرة الأولى كانت امامنا نماذج حية تجسد ما يتعرض له طلاب اللجوء في بحثهم اليائس عن حياة أفضل في بلد اخر.

وما حدث لهذه السفينة كان مرتبطاً بالسياسة المتشددة التي تتبعها حكومة رئيس الوزراء الاسترالي جون هوارد تجاه الهجرة غير الشرعية. فالبحرية الاسترالية شددت دورياتها لمنع واعتراض أي قوارب تحمل على متنها طلاب لجوء إذا حاولت دخول المياه الاقليمية لاستراليا.

مع ساعات الصباح الأولى كنا نتوجه بسيارتنا الى الفندق الذي يقيم فيه الناجون بينما كنا نخطط لما سنفعله في اليوم التالي، لكن ما شهدناه في المنزل كان كفيلاً بتغيير هذه الخطط. فالحزن الشديد كان يخيم على المكان بصورة يستحيل وصفها بالكلمات، والذي المنا أكثر لم يكن منظر الأشخاص الذين يبكون فقد عائلاتهم باكملها، بل هيئة اولئك الذين خيم عليهم الصمت.

كانت مجموعة من الرجال العراقيين يجلسون محدقين في الفراغ وعلى وجوههم حروق ملتهبة جراء تعلقهم بحطام السفينة الغارقة عشرين ساعة وسط مياه البحر .كثيرون منهم كانت الجروح العميقة في أذرعهم وسيقانهم . وعندما رأيت ذلك كنت فزعاً من مجرد التقدم بالاسئلة وطلب مقابلات معهم وكنت ادفع (بالكاميرات والمايكروفونات) نحوهم وانا اسألهم عن الامور الأكثر صعوبة التي يحاولون محوها من ذاكرتهم.

كثيرون رفضوا التحدث الي بايماءة مقتضبة بالرأس وفي نهاية المطاف كان صبي عراقي من البصرة قد وافق على الحديث ليروي تفاصيل المأساة.

ولقد بدا الترتيب للرحلة التي انتهت على هذا النحو اوائل تشرين الاول الماضي بوصول عدد من الباصات الى الفندق ضمن المهمة التي كانت تنفذها عصابة تهريب دولية يتزعمها شخص مصري. وقد استقل هذه الحافلات أكثر من خمسين شخصاً وهم يعتقدون ان هذه الخطوة الأخيرة في الرحلة التي ستقودهم الى استراليا وهناك تتغير حياتهم وينسون المصاعب والاضطهاد الذي تعرضوا له في اوطانهم تحت نظام صدام أو طالبان.

ونقلتهم السيارات نحو الغرب عبوراً بجزيرة سومطرة حيث انضم اليهم مئات آخرون من طالبي اللجوء على الساحل الجنوبي الغربي لاندونيسيا . وبعد ذلك كان القارب الذي يفترض ان ينقلهم الى جزر الكريسمس جاهزاً للابحار، ولم يعرف بعد الطريقة التي دفع بها المهاجرون تكاليف الرحلة الى المهربين . لكن بعضهم قال انهم دفعوا أكثر من الفي دولار مقابل نقلهم الى استراليا . ويروي الناجون ان فرحتهم تحولت الى فزع وهم يرون القارب الذي سيحملهم الى محطتهم النهائية .

فقد كان صغيراً وفي حالة سيئة ومع ركوب آخر المهاجرين الاربعمائة كان سطح القارب قد بدا قريباً من الماء بصورة مخيفة ، عندها حاول عدد منهم النزول حفاظاً على ارواحهم لكن المهربين وبمساعدة بعض رجال الشرطة المرتشين منعوهم من ذلك وفي اليوم التالي لبدء الرحلة تعطلت محركات القارب المتهالك وغمرت المياه والامواج المتلاطمة المحيط الهندي القارب بحمولته البشرية ليغرق في دقائق معدودة.

كانت عائلات باكملها قد حشرت بعمق القارب الصغير، وكانت ملاقاتها للموت اسرع ولكن نحو مائة من المهاجرين نجوا من الكارثة الأولى.

الذين ظلوا على قيد الحياة من الكارثة الأولى يقولون ان الناجين تشبثوا بحطام القارب وسط المياه العميقة للمحيط يوماً كاملاً بليلته على امل ان تكتشف وجودهم أي من سفن الصيد العاملة في المنطقة وتهرع لانقاذهم، لكن طول الانتظار افقدهم القدرة على التشبث بالحياة فاستسلموا للامواج التي جرفتهم في نهاية المطاف. ومن بين الناجين من فقد عائلته بالكامل، ومن هؤلاء صبية عراقية لا تتجاوز الحادية عشرة من العمر أصبحت يتيمة وبلا مستقبل في بلاد غريبة.

كان سبب موت هؤلاء هم مهربو البشر وهم الذين تصفهم السلطات الاسترالية بانهم انتهازيون وقناصو فرص.

قصة احمد ابراهيم وزوجته منتهى خلف يصحبهم اولادهم الاربعة واخو احمد المدعو عباس تقول انهم غادروا البصرة جنوب العراق كان هدفهم مونتريال في كندا لكنهم بدلاً من ذلك وصلوا في كانون الثاني ١٩٩٧ الى هيرنوساند في السويد. لقد استمرت هذه المغامرة ٢٦ شهراً من اليأس والكثير من الأموال. يقول احمد انها قصة طويلة، انتقلنا الى الكويت حيث عملت قبطاناً في الميناء لقد تمتعنا بحياتنا وحصلت على المال الكثير، لكن المشاكل كانت تبحث عن عائلة احمد فعندما دخلت القوات الصدامية الكويت عام ١٩٩٠ اعتقد احمد انه من الاسلم له العودة الى العراق فعاد مع عائلته ولكن سرعان ما حامت المشاكل حولهم. بعد ٢٩ يوماً جاءتهم الشرطة ليصطحبوا احمد لاستجوابه وفي النهاية تركوه ليعود الى البيت .

كان احمد وزوجته خائفين على اولادهما لذلك قررا الفرار الى السويد حيث يعيش ابن اخيه هناك عن طريق مهرب عراقي- دانماركي محترف بمبلغ قدره ١٨,٥٠٠ دولار امريكي.

تبدأ الرحلة من العاصمة الاردنية عمان الى موسكو ودول البلطيق لتنتهي بالسويد.. سلم احمد نصف المبلغ الى المهرب في بغداد وغادر اخوه وابنه الاكبر الى الاردن قبل الجميع . كانت العقبة الأولى في نقطة العبور العراقية الى الاردن ولكنهم اجتازوها بسلام. في عمان دفعوا ٥٠ دولاراً لتأشيرة الدخول لروسيا عن كل شخص، وفي موسكو انتظروا شهراً واحداً قبل ان يظهر لهم المهرب العراقي- الدانماركي الذي حشرهم في قطار المساء وامرهم بتركه في اخر محطة حيث حشروا في سيارة (اوبل) حمراء وسارت بهم خلال القرى والغابات قبل ان يظهر لهم مرشد روسي يرتدي ملابس الجيش حيث تركهم عند الحدود اللاتيفية وعلى الجانب الثاني ظهر لهم زوجان عجوزان اخذوهم الى بيت وحبسوهم ولكن اعطوهم دجاجتين للاكل.

عند منتصف الليل اخذوهم الى حافلة سارت بهم طوال الليل حتى وصلوا الى العاصمة اللاتيفية ريغا. لمدة تزيد على شهر اقاموا في غرفة ذات سريرين مع ١٤ لاجئاً اخر طلب منهم المهربون النصف الآخر من المبلغ المتفق عليه.

قبل عيد الميلاد بيومين غادر الجميع مكمنهم، اعطي الآباء حبوباً منومة ليعطوها الاطفال الصغار الذين ناموا فوراً بعد بلعها.

سمح لهم بحمل الاشياء الشخصية والخفيفة واقتيدوا تحت حماية شرطة مسلحة الى ميناء المدينة حيث نقلوهم بقارب صغير لا تتوفر فيه شروط الامان اطلاقاً.

بعد رحلة شاقة وصلوا الى استونيا حيث استقبلتهم الشرطة واعادتهم الى لاتيفيا مرة اخرى. احتجزتهم السلطات اللاتيفية في ثكنات الجيش، ولم يجدوا اسرة للنوم أو مرافق صحية كاملة. كان الغذاء يتألف من لحم محفوظ انتهت صلاحيته للاكل، ولم يكن هناك اطباء لعلاجهم وكان دهان الزنك الدواء الوحيد المتوفر لعلاج امراض الجلد التي اصيب الأطفال خصوصاً. كان جميع اللاجئين عصبيين وخائفين من المجهول. في الاول من شباط جاءهم رجال مسلحون واحاطوا الثكنات واوقفوا الجميع على الحائط، وقاموا بتفتيش الجميع وسرقوا كل ما هو موجود في جيوبهم من سجائر ونقود وساعات واشياء ثمينة اخرى. اخبرهم ضابط في الشرطة بوجوب تركهم البلاد خلال ثلاثة ايام، لكن الى أين؟ قال رجال الشرطة هذا يعود للمهربين..

فاذا كانت رحلة اللاجئين متعبة ومليئة بالخطر فقد تحولت الان الى كابوس ثقيل. فقد طالب المهربون بمبالغ اضافية لإطلاق سراحهم من قبضة الشرطة ولإستئجار قارب اخر لهروبهم . في نقطة اخرى اخذوهم الى سفينة مبردة تدعى يوندا ولكن في هذه اللحظة اختفى فجأة من يسمون بحماتهم (المافيا الروسية) وظهرت مجموعة من الشرطة تطالبهم باوراق لا وجود لها.

اخذوا الجميع الى مخيم عسكري وفصلوا الرجال عن النساء والاطفال. بدأ الضباط بشرب الخمر و ضربوا اللاجئين وتركوهم عراة في البرد القارس. كان الموقف مرعباً وكان رجال الشرطة يدعون ان المهربين لم يدفعوا المال مقابل اخر قارب وكانوا يطلبون ٣٠ دولارا امريكيا عن كل لاجئ.

في اليوم التالي اخذوا جميع القوارب واجبروهم على العودة الى لاتيفيا. وضعوا العوائل فيما عرف لاحقاً بقطار اليأس حيث بقوا معلقين مدة اسبوعين بين روسيا ولاتيفيا.

اعترضت اللجنة العليا للاجئين على هذه المعاملة غير الانسانية فنقلوهم الى مدينة اولين خارج ريغا العاصمة. وضعوهم في سجن من نوع واحد واشترك مئة شخص في غرفة واحدة بمقياس ١